الفصل الرابع: الصياغة القانونية.

تُعتبر الصياغة القانونية أحد العناصر الأساسية في بناء النظام القانوني، حيث تحدد كيفية كتابة النصوص القانونية بوضوح ودقة. تلعب الصياغة دورًا حيويًا في نقل المفاهيم القانونية بشكل فعّال، مما يساعد على تجنب الغموض وسوء الفهم.

من خلال الالتزام بالمبادئ الأساسية للصياغة، يمكن للمحامين والمشرعين ضمان أن تكون الوثائق القانونية قابلة للتفسير والتطبيق بشكل صحيح. في هذا المقال، سنستعرض الأسس والمبادئ التي تشكل حجر الزاوية في فن الصياغة القانونية.

المبحث الأول: مفهوم الصياغة القانونية.

مفهوم الصياغة القانونية ليس قاصرا على صياغة النصوص النظامية واللوائح التنفيذية لها وإنما يمتد ليشمل صياغة الأحكام القضائية وصياغة كافة الوثائق القانونية التي تنظم العلاقات المدنية والتجارية، فالصياغة القانونية السليمة هي من توفر قدراً من التوازن بين الحقوق والالتزامات ، كما تساهم بشكل كبير في بيان الواجبات العامة والخاصة، وتنظم القواعد الإجرائية بشكل واضح ومحدد، وبالتالي فإن الصياغة القانونية غير محصورة في القواعد الموضوعية وإنما تشمل القواعد الشكلية، مثال ذلك تنظيم إجراءات التقاضي في المحاكم، واجراءات الحصول على ترخيص مهني وغير ذلك، فهي تحتاج لقواعد شكلية واجرائية ذات صياغة واضحة من شأنها أن تحدد ما يجب على صاحب العلاقة القيام به من أجل تحقيق أهدافه.

وتعرف الصياغة القانونية هي عملية كتابة النصوص القانونية بطريقة دقيقة ومنظمة، تهدف إلى التعبير عن القواعد والحقوق والالتزامات بشكل واضح ومفهوم. تشمل هذه النصوص القوانين، العقود، اللوائح، والقرارات القضائية.

وتتمثل أهمية الصياغة القانونية في النظام القانوني:

1. وضوح المعنى:

- تساعد الصياغة القانونية الدقيقة على تجنب الغموض، مما يسهل فهم النصوص من قبل الأطراف المعنية.

2. تجنب النزاعات:

- تُساهم في تقليل فرص النزاعات القانونية من خلال تحديد الحقوق والواجبات بشكل واضح.

3. تسهيل التطبيق:

- تسهل عملية تطبيق القوانين من قبل المحاكم والجهات التنفيذية، حيث تكون النصوص مفهومة وسهلة الاستخدام.

4. تعزيز الثقة:

- تعزز من ثقة الأفراد في النظام القانوني، حيث يشعرون بأن حقوقهم محمية بوضوح.

5. التوافق مع المعايير القانونية:

- تضمن الالتزام بالمعايير القانونية والدستورية، مما يعزز من شرعية النصوص القانونية.

المبحث الثاني: أنواع الصياغة القانونية.

يوجد نوعين من الصياغة القانونية وهما الصياغة الجامدة والصياغة المرنة.

المطلب الأول: الصياغة الجامدة.

تعتبر الصياغة القانونية جامدة إذا كانت تواجه فرضا معينا أو التزاما قانونيا أو وقائع محددة تتضمن حلا ثابتا وبطريقة قاطعة وهو ما يعطي للنص الثبات القانوني ولا يصح الاجتهاد في مضمونها

مثال 1: المادة 209 من مدونة الأسرة تنص على ما يلي: سن الرشد القانوني 18 سنة شمسية كاملة.

مثال 2 : تحديد مواعيد الطعون والاستئناف.

لكن هذا النوع يعرف مزايا مهمة وهي كالتالي أهمها:

- يحاول من خلالها المشرع الوصول إلى الأهداف التي يقصدها من النصوص القانونية.

- يمنع على القاضي أن يلجأ إلى تكملة النصوص القانونية الناقصة إلى حد يخول له خلق حلول وعقوبات معينة لأن مهمته محصورة في تطبيق ما هو قائم في النص فقط.

لكن رغم هذه المزايا فهي لم تسلم من العيوب وهي كما يلي:

- الجمود وعدم المرونة: لأنه كلما زاد اللفظ تحديدا وجمودا كلما زادت شـــقة البعد بين حقائق الحياة المتغيرة والمتنوعة لماذا؟ لأن الصـــائغ عند صـــياغته لأي نصـــوص قانونية لن يســـتطيع الإحاطة مســـبقا بكل الأفعال المستقبلية التي يجب حظرها.

- أن هذا النوع يفرض على القاضـــي عدم التوســـع في تفســـير القانون وتكييفه على نحو معين يواكب ويواجه الأفعال المستجدة والضارة بالمجتمع.

المطلب الثاني: الصياغة المرنة.

تكون الصياغة مرنة إذا اكتفت القاعدة القانونية بإعطاء القاضي معيارا مرنا يستهدي من خلاله على تكييف الوقائع عن كل حالة على حدى من القضـــايا المعروضـــة عليه تبعا للظروف و الملابســـات المختلفة وذلك بهدف الوصول للحل المناسب.

مثال: القاعدة القانونية التي تعطي للواهب الحق في الرجوع في الهبة حتى كان تســـتدعي ذلك عذر مقبول ولا شك أن معيار العذر المقبول معيار مرن يتيح للقاضي السلطة الكاملة في تقديره وفقا لظروف كل حالة.

وكذلك حتى هذا النوع من الصياغة له مزايا وعيوب.

- **المزايا:**

- الحد من جمود النصوص القانونية.

- إعطاء سلطة تقديرية للقاضي.

- **العيوب:**

ويعاب على هذا النوع ما يلي:

-أن القاضي قد يكون بتقديره للأحكام وذلك أن يؤدي إلى عدم الاستقرار القانوني وعدم المساواة الواقعة بين المتهمين.

المبحث الثالث: طرق الصياغة القانونية.

طرق الصياغة القانونية تنقسم إلى: مادية ومعنوية، ولكل منهما مميزاته وعيوبه:

المطلب الأول: الطرق المادية.

يقصد بهذا الأسلوب صياغة القاعدة القانونية أو النص القانوني أو الجملة القانونية الواردة في وثيقة أو عقد من العقود بشكل مباشر عن طريق استخدام العبارات الواضحة والمحددة والتي لا تحدث لبساً ولا تمثل صعوبة عند تفسيرها، وتنقسم الصياغة المادية إلى قسمين، كمية وشكلية.

1. الصياغة الكمية: هي إحلال الكم محل الكيف (كالتعبير بالأرقام) بحيث يتم صياغة الجملة القانونية بطريقة تتضمن جوهر المقصود بشكل يمنع أي خلاف في شأن إدراك المعنى وتطبيقه ومثال ذلك القاعدة النظامية التي تقرر أن سن الرشد، الذي يمنح الفرد القدرة على مباشرة حقوقه المدنية هو ثمان عشرة سنة، فالمنظم قد عبر عن الغاية المراد تحقيقها بصورة رقمية لا تحتمل اللبس ومن ثم فإن كل من بلغ هذه السن أصبح في نظر القانون كامل الأهلية إلى أن يثبت العكس.

وفي مجال صياغة العقود يجب على المحامي في حالات معينة أن يلجأ إلى طريقة التعبير بالأرقام وذلك بإعطاء الأفكار الواردة في مبدأ أو شرط معين بتحديد وتقدير رقمي حتى يكون لها معيار ثابت منضبط دون أن يثير أي نزاع عند التطبيق، وذلك لتحقيق غاية الاستقرار في المعاملات، ومثال ذلك: تحديد نسب الاستقطاع للمستحقات الضريبية مصارف الزكاة أو نسبة الأرباح أو مواعيد التسليم، أو مواعيد الأخطار وغير ذلك من المسائل التي يكون التعبير فيها برقم حسابي حاسمة لكل نزاع حول تحديد مدى الحال والواقع الذي سيكون مجالا لإعمال القاعدة القانونية فيه.

ومن التطبيقات العملية: أن ينص في عقد الإيجار على أن مدة العقد سنة واحدة تبدأ من 1 / 1 / 1445هـ وتنتهي في 30 / 12 / 1446هـ، ويجدد لمدة مماثلة ما لم يعلن المؤجر عن رغبته في عدم التجديد بخطاب مكتوب يسلم للمستأجر قبل شهر من نهاية مدة العقد. أو النص في عقد البيع على أن يلتزم البائع بتسليم العقار موضوع عقد البيع في خلال شهرين من توقيع العقد، ويحق للمشتري في حال عدم التسليم فسخ العقد واسترداد الثمن.

2. الصـــياغة الشـــكلية: هي إفراغ التصـــرف القانوني في شـــكل خارجي معين حتى يترتب عليه أثره القانوني. ويســـتلزم المنظم هـذا الشـــكل تحقيقـا لإحـدى الغـايـات ومنهـا: التنبيـه إلى خطورة التصـــرف. أو تيســـير الإثبات. والتعبير باســـتخدام شـــكل معين يقصـــد به صـــياغة الجملة القانونية على نحو تبين فيه المظاهر الخارجية التي يفترض تحقق وجودها وذلك لترتيب الآثار القانونية التي يريد الأفراد إحداثها، فقد يكون المراد من إفراغ التصـــرف بشـــكل معين يحدده القانون، تســـهيل مهمة إثباته فيما بعد، والتمكين من الاحتجاج به أمام الغير، أو التنبيه إلى خطورة التصرف الذي يتم الإقدام عليه والمتعين إبرامه أمام موظف مختص أو جهة معينة. **ومثال ذلك:** اشـتراط تسـجيل عقد الشـركة في السـجل التجاري حتى تكتسـب الشـخصـية القانونية، أو النص على عدم انتقال ملكية العقار إلا بتسجيل نقل الملكية أمام كاتب عدل.

ومن الجدير بالذكر: أن اعتماد أسـلوب الشـكلية في الصـياغة يؤكد على ضـرورة الانتباه إلى خطورة التصـرف المراد إبرامه.، كما يحقق لهذا التصرف التحديد والانضباط، ويحفظ هذا التصرف من الضياع، بحيث يمكن إثباته في المستقبل بأي وقت تثور منازعة بشأنه.

المطلب الثاني: الطرق المعنوية.

تســتخدم الوســيلة المعنوية في الصــياغة القانونية عند ســن الأنظمة واللوائح وتتمثل في القرائن القانونية، والحيل القانونية، على التفصيل الآتي:

1. القرائن القانونية:

يقصد بالقرينة: اسـتخلاص أمر مجهول من أمر معلوم على أسـاس أنه إذا تحقق وجود هذا الأمر المعلوم كان الغالب وجود الأمر المجهول، فهي تقوم على أســاس فكرة الاحتمال والترجيح، فالمنظم يســتخلص من واقعة معلومة دلالة على أمر مجهول فيقرر أنه ما دامت هناك واقعة قد ثبتت فإن واقعة أخرى معينة تثبت بثباتها لأن هذا هو ما يغلب ترجيحه ووقوعه في العمل، وذلك لأن احتمال وجود ذلك الأمر المجهول غالب على الظن فيلحق بذلك الشــيء المعروف بالشــيء غير المعروف، فيتحول ذلك الشــك إلى يقين فيما هو راجح ومألوف. ويهدف ذلك إلى تحقيق اسـتقرار المراكز القانونية، وإشـاعة الأمن والطمأنينة في المعاملات، وتختلف القرائن القانونية عن القرائن القضـائية، فالأخيرة يسـتخلصـها القاضـي من اقتناعه وفق ما يسـتخلصـه من الوقائع والظروف والبينات التي تختص بها كل قضـية على حدة، بينما القرينة القانونية هي وسـيلة أو أداة لصـياغة

القاعدة القانونية عند تكوينها ؛ ومن أمثلة القرائن القانونية: قرينة الزوجية على ثبوت نسب المولود من زوج الوالدة: فإثبات نسب المولود من الزوج أمر عسير، وإذا ما تطلبنا من كل من يدعي أن الولد ابن من كان زوجا في فترة الحمل لتعذر الإثبات، ولكن لما كان الغالب في العمل هو أن تكون الزوجة مقصورة على زوجها لا تتصل اتصالا جنسياً إلا به أثناء قيام الزوجية، فإن هذا يستتبع أن يكون الحمل منه لأن القانون يفترض أن الحمل الذي يحدث أثناء قيام الزوجية يكون نتيجة الاتصال بالزوج، فالولد إذاً ثمرة زوجية أو كما جاء في الحديث النبوي الشريف: "الولد للفراش" فقد حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبها بينا بعتبة فقال: "هولك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة قط". وهذا الافتراض الذي يقرره القانون يعفي من يريد إثبات الولد للزوج من إقامة الدليل على ذلك نظرا لصعوبته، ويكفي أن يقيم من يريد إثبات هذا النسب الدليل على واقعة أخرى سهلة الإثبات، هي حدوث الحمل حال قيام الزوجية؛ وإذا كان ما تقدم يتعلق باستخدام القرينة القانونية عند صياغة النص النظامي،

فهل يمكن للمحامي أو المستشار القانوني عند صياغة عقد من العقود أن يستخدم القرينة؟ والإجابة نعم،

حيث يمكن أن يدون ضمن بنود العقد أحكاماً تتناول استخلاص أمر مجهول من أمر معلوم ومثال ذلك: النص في عقد البيع على أن توقيع البائع على العقد يعتبر بمثابة قرينة على قبض الثمن. أو النص في عقد توريد بضاعة على أن انقضاء ثلاثة أيام على استلام البضاعة دون اعتراض المرسل إليه على الصنف أو الكمية أو الجودة يعتبر إقراراً ضمنياً بسلامة وصحة البضاعة ولا يحق له بعد ذلك الاعتراض ما لم يكن هناك عيب خفي

2. الحيل القانونية:

هي افتراض مخالف للواقع من أجل ترتيب أثر قانوني معين. فإذا كانت الحيل تعد من طرق الصياغة القانونية ذات الصفة المعنوية كالقرائن القانونية إلا أن ما يميزها عن القرينة القانونية إنها تقوم على أسس مخالفة

الواقع بخلاف القرينة التي تقوم على أسس قريبة للواقع وفقاً للغالب. ويلجأ المنظم إلى هذا النوع من الصياغة عندما يريد أن يلحق شيئا بشيء آخر مناقض له ويعطيه الحكم ذاته.

ونخلص مما سبق إلى تعدد أساليب الصياغة القانونية، ومن ثم على كل من له صفة بالعمل القانوني أن يحسن استخدام أسلوب الصياغة المناسب للوثيقة القانونية التي يتولى إعدادها، وقد تتضمن الوثيقة الواحدة عدة أساليب، فنماذج العقود على سبيل المثال تتنوع بنودها لتشمل بعض البنود الصياغات المرنة والبعض الآخر الصياغات الجامدة، كما تتضمن الصياغات المادية المباشرة وكذلك الصياغات المعنوية غير المباشرة.